كلية الحقوق

قسم القانون التجاري والبحري

الحماية الجمركية لحقوق الملكية الفكرية ودورها فى حماية الاقتصاد الدولي والقومي المصري

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

من الباحث

شعبان عبدالعزيز عبد الفتاح عبد الله أبوباشا

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د / رضا السيد عبد الحميد (رئيساً ومشرفاً)

أستاذ القانون التجاري والبحري– ووكيل كلية الحقوق سابقاً – جامعة عين شمس

أ.د / أبو العلا علي أبو العلا النمر (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص– ووكيل كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د / صفوت عبد السلام عوض الله (عضواً)

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة– ووكيل كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د / جمال محمود الكردي (عضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص– ووكيل كلية الحقوق – جامعة طنطا

١٤٣٧هـ – ٢٠١٦م

كلية الحقوق
قسم القانون التجاري والبحري

صفحة العنوان

اســـم الباحـــث : شعبان عبدالعزيز عبد الفتاح عبدالله

عنوان الرسالة : الحماية الجمركية لحقوق الملكية الفكرية ودورها فى حماية الاقتصاد الدولي والقومي المصري

الدرجة العلمية : دكتوراه

القسم التابع له : القانون التجاري والبحري

اســـم الكليـــة : كلية الحقوق.

الجامعـــــــة : عين شمس.

سنة التخـــرج : ١٩٩٠

ســـنة المـــنح : ٢٠١٦

كلية الحقوق

قسم القانون التجاري والبحري

رسالة دكتوراه

اسم الباحث: شعبان عبدالعزيز عبد الفتاح عبد الله أبوباشا

عنوان الرسالة : الحماية الجمركية لحقوق الملكية الفكرية ودورها فى حماية الاقتصاد الدولي والقومي المصري

أ لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د / رضا السيد عبد الحميد (رئيساً ومشرفاً)

أستاذ القانون التجاري والبحري– ووكيل كلية الحقوق سابقاً – جامعة عين شمس

أ.د / أبو العلا علي أبو العلا النمر (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص– ووكيل كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د / صفوت عبد السلام عوض الله (عضواً)

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة– ووكيل كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د / جمال محمود الكردي (عضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص– ووكيل كلية الحقوق – جامعة طنطا

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم
بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن
تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ
رَحِيمٗا ٢٩ ﴾ الآية ٢٩ من سورةالنساء

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(عينان لا تمسهما النار ، عين بكت من خشية الله وعين باتت تحرس فى سبيل الله)

(صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم)

إهـــداء

إلى من ربيانى صغيراً ،ولم يضنا علىّ بشئ، وغرسا فى نفسي حب الأخرين،أنسأ اللّه فى عمرهما ،وأنعم عليهما بموفور الصحة والعافية. فلو ظللت عمرى كله تحت أقدامهما ما وفيتهما حقهما. ولم تفارقنى بركاتهما ودعائهما(أبى الحبيب وأمي الحنونة)

إلى من دعمتني وشجعتني وشدت من أزري "شريكة حياتي" ورفيقة دربي.ووقفت بجواري وتحملت معي متاعب ومصاعب الحياة (زوجتي الحبيبة).

إلى قرة عيني وزينة حياتي وثمرة فؤادي،،،إلى من أرى الأمل والجمال حينما أنظر فى وجوههم، أدعو اللّه عز وجل أن يجعلهم من الذرية الصالحة السائرين على هدى اللّه ورسوله ،وأن ينفع بهم الدين والأوطان. أبنائى الأعزاء (خالد ،أحمد، معتز وكنزى)

إلى كل أصدقائي وزملائي الأعزاء الذين شدوا من أزري طيلة فترة إ ٠ باز هذا البحث وإلى من وقف بجواري وخصني بالدعاء الصالح.إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع سائلاً المولى عز وجل بأن يكون خالصاً لوجهه الكريم ،وأن ينفع به البلاد والعباد وأن يرزقني وإياهم الفوز فى الدنيا والآخرة .

الباحث

شكر وتقدير

أحق ما ابتدئ به خطاب، وأصدّر به كتاب، حمدُ الله الذى جعله فاتحة تنزيل، وخاتمة دعوى أهل جنته، فقال الله تعالى :
(وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) (١) .صدق الله العظيم
فالحمد لله على ما أنعم به عليّ من نعم كثيرة لا تُعَد ولا تُحصَى وعلى توفيقه لى فى إتمام هذا البحث.
والصلاة والسلام على خير خلق الله، نبيه ومصطفاه ،محمد بن عبدالله – إمام ومُعلم البشرية – وهاديها من الشطط والضلال إلى يوم الدين .
ومن لم يشكر أصحاب المعروف لا يشكر الله عز وجل ، وتأسياً بهذا الأدب الرفيع، أتقدم باسمى معانى الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذنا الفقيه الجليل **الدكتور/ رضا السيد عبدالحميد** /أستاذ القانون التجاري والبحري ووكيل كلية الحقوق لشئون سابقاً- جامعة عين شمس، المُفكر والكاتب صاحب القلم الرصين بتفضله بالإشراف على رسالتى ، وما أولانى به من رعاية ونُصح وإرشاد. وما أفاض به علىّ من علمه الغزير، وخُلقه الرفيع، رغم كثرة أعبائه ومشاغله – الذي يُعَد شرفاً عظيماً لي ووساماً على صدري أنسأ الله فى عمره وألبسه تاج الصحة والعافية.
كما أتوجه بالشكر العميق لأستاذنا العالم الجليل **الدكتور/ أبو العلا على النمر** أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى الخاص ووكيل كلية الحقوق لشئون البيئة- جامعة عين شمس لتفضل سيادته بالإشراف على رسالتي والحكم عليها رغم شواغله الكثيرة ومسئولياته الكبيرة حيث ضحى بكثير من وقته وجهده ، وقد وجدت فيه رغم زياراتي المُتكررة واستفساراتي المُتعددة عظيم خلقه وسعة صدره وغزير علمه وخبرته العظيمة فى مجال موضوع البحث وكرم ضيافته وحسن تعامله ، وكان دائم التشجيع لى والأخذ بيدى إلى طريق العلم والتميز والنجاح، ، فهو لم يألو جهداً ولم يدخر وسعاً في إرشادي ونصحي ،وكانت لنصائحه الصادقه الفضل الكبير فى خروج هذه الأطروحه بالشكل الذى خرجت به ،فجزاه الله عني خيراً ،ومتعه بالصحة والعافية.
والشكر موصول **للأستاذ الدكتور / صفوت عبد السلام** أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد ووكيل كلية الحقوق لشئون التعليم والطلاب الذي تعلمت من مؤلفاته الكثير والكثير لاسيما في موضوع البحث ،فأتقدم له بخالص الشكر والتقدير على تفضله بقبول الأشتراك في مناقشة وتحكيم هذه الرسالة رغم كثرة أعبائه ومشاغله متمنياً له المزيد من النجاحات والتوفيق لخدمة العلم والعلماء وموفور الصحة والهناء.
كما أخص بعميق شكرى وتقديرى **للاستاذ الدكتور/جمال محمود الكردي** أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى الخاص ووكيل كلية الحقوق لشئون الدراسات العليا- جامعة طنطا على تفضله بقبول الاشتراك فى مناقشة وتحكيم هذه الرسالة رغم كثرة أعبائه ومشاغله . فقد لمست فيه من خلال لقائي به الأدب الجم وتواضع العلماء الأجلاء ، فجزاه الله عني خيراً ،وجعله زخراًللعلم وأهله .
وأشكر الله-عزّوجل- أن قدّر لهذا البحث أن تزيد قيمته بوضع اسماء أساتذه أجلاء ،أقطاب في تخصصاتهم العلمية على واجهته فبارك الله فيهم أجمعين، فهم جميعاً من خيرة من أنجبتهم مصرنا الغالية.
وأتوجه بالشكر إلى كل من مد لي يد العون فى المراحل المُختلفه لكتابة هذا البحث أو ساندنى بعبارة تشجيع أو كلمة تحفيز سائلاً المولى عز وجل لهم الصحة الكاملة والسعادة الدائمة وأن يجعل ذلك في ميزان حسانتهم .
ولا يسعُنى فى هذا المُقام إلا أن أذكر ما ذكرة المزنى صاحب الأمام الشافعى (لو عورض كتاب سبعين مرةً لوجد فيه خطأ ، أبى اللهُ أنْ يكون كتاب صحيح غير كتابه)

الباحث

مُقدمة

تحتل الجمارك في الوقت الراهن أهمية خاصة في قلب الجهود الدولية التي ترمي إلى استكمال حلقات النظام التجاري الدولي مُتعدد الأطراف والدخول في عصر العولمة، ويرجع ذلك إلى الطبيعة الخاصة والوظيفة المُركبة التي تقع على عاتقها من جهة، وما نجم عن ذلك من قضايا وتحديات في وجه التجارة الحُرة من جهة أُخرى. وذلك على النحو التالي :

أولاً : تنطوي كل عملية تجارية دولية على تدخلين جمركيين على الأقل أحدهما عند التصدير والآخر عند الاستيراد، ومن هُنا تُصبح الطريقة التي تؤدي بها الجمارك دورها ووظيفتها في خدمة التجارة ذات تأثير جوهري على حركة السلع عبر الحدود السياسية لدول العالم المُختلفة .

ثانياً : تشهد جهود تطوير وتحديث الإدارات الجمركية في الوقت الراهن، التركيز على القضايا المُرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، والتدريب المهني لموظفي الجمارك، والاعتماد على آساليب إدارة الخطر في التدخل، هذا إلى جانب الإصلاحات الأُخرى المُلحة في التشريعات والتنظيمات الجمركية.

وأمام كل هذه القضايا ازداد الإتجاه العالمي نحو صياغة النماذج والآساليب ذات الصبغة الكونية والتي تسعى في المُقام الأول إلى تطوير وتحديث الجمارك، للقضاء على كافة المُعوقات التي تواجه التجـــارة عبر الحدود، دون إخلال بالدور الحمائي لها، ومن شأن تحقيق كل هذه الأمور أن يجعل من الجمارك أداة لزيادة حركة التجارة الدولية، وليس تعويقها [١].

وتُعتبر الجمارك خط الدفاع الأول في أي دولة لمواجهة كافة أشكال الإدخال غير المشروع أوالتهريب إلى ومن الدولة ، حيث تقوم السلطات الجمركية بحظر دخول السلع الضارة بالمجتمع والأخلاق والمُخالفة للقوانين مثل المُخدرات والمواد المُنافية للآداب وكذلك تلك السلع التي يتطلب إدخالها

---

[١] الدكتور/عمرعبدالحميد سالمان: الجمارك فى عصر العولمة، الناشـــر/الدارالمصـــرية اللبنانية، القاهرة، طبعة٢٠٠٥، ص١٢.

موافقات مُسبقة أوالخضوع لإجراءات وتدابير خاصة ، وبذلك تصبح الوظيفة الأولى للجمارك هى القيام بالدور الرقابي لحدود الوطن ومقدراته[٢].

ولعل من أهم الحقوق التي يتعين توفير الحماية الجمركية لها وإنفاذها إنفاذاً فعالاً، تلك الحقوق التي ترتبط باسمى ما يملُكه الإنسان وهو العقل في إبداعاته وتجلياته الفكرية، الذي ميزه – الله سبحانه وتعالى– به عن سائر المخلوقات ، فبالعقل يبني مُحيطه، ويحمي وجوده، وتلك آيةٌ من آيات الله في خلقه، ولذلك فإن الحق الفكري أصبح من الحقوق التي تربعت بدون منازع على عرش كل الحقوق، وأصبح يحتل مركزاً بارزاً ضمن حقوق الملكية [٣].

والجدير بالذكر أن حرية التفكير والابتكار الأدبي والفني والعلمي من الحريات والحقوق التي تحرص مُختلف القوانين على حمايتها بهدف دعم التراث الثقافي والحضاري للمجتمع وإثراء المعرفة الإنسانية وتشجيع أصحاب هذه الحقوق على مزيد من الإنتاج الفكري، ولذلك فإن مُشكلة حماية حقوق الملكية الفكرية أضحت مُلحة في ظل التقدم المُذهل لوسائل الاستنساخ والاتصال ومن بث مُباشر بالأقمار الصناعية، وأصبح من المُتعذر القول بأن الحق الاستئثاري للمؤلف على مصنفه أياً كان نوعه مازال مصوناً مع تزايد حركة السرقات الأدبية وتقليد أوتزييف المصنفات والسلع عبر الحدود.

ولاشك أن الانتشار المُروع للقرصنة على حقوق الملكية الفكرية يُثير مخاطر ليس فقط بالنسبة لكيفية حماية أصحاب هذه الحقوق بل كذلك بالنسبة لحركة الإبداع الثقافي والعلمي في كل دولة [٤]

---

[٢] الدكتور/ عمرعبدالحميد سالمان :الجمارك بين النظرية والتطبيق،الناشر / الدار المصرية اللبنانية،القاهرة، طبعة 2002، ص ص 21، 22.

[٣] الباحثة/حياة شبراك:حقوق صاحب براءة الاختراع فى القانون الجزائرى، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإدارية- جامعة بن عكوك، الجزائر طبعة ٢٠٠٢ص١.

[٤] أستاذنا الدكتور/أبوالعلا النمر: دور القانون الوطني في حماية حقوق الملكية الفكرية وفقاً لاتفاقية ال(TRPIS)، بحث مُقدم إلى برنامج إعداد خبراء الملكية الفكرية في

فلقد أصبحت قضايا حقوق الملكية الفكرية في عالمنا المُعاصر من القضايا المُثيرة للأهتمام عالمياً لما تحمله من مسئولية أدبية واقتصادية وأصبحت أداة فعالة في حركة التنمية الاقتصادية وقوة دافعة للرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، فقد استطاع الإنسان بفضلها أن يختصر المسافات ويسلك أقصر الطرق للوصول إلى غاياته وتحقيق رفاهيته، ولهذا فهى تُعَد المقياس الذي يُحدد ثراء الدول من عدمه، فقد كان غنى الدول إلى وقت ليس ببعيد يُقاس بمقدار ما تملك من ثروات طبيعية كالمعادن والمواد الخام، أما اليوم فقد أصبح غنى الدول يُقاس بمقدار ما تملك من الحقوق الفكرية.

ولقد جاءت موضوعات التعدي على حقوق الملكية الفكرية كاستجابة للتطور التكنولوجي السريع والنمو المُتلاحق للاقتصاد العالمي والتجارة الدولية وكنتيجة للحرص المُتزايد لبعض الفئات وسعيهم للحصول على الربح السريع من خلال قيامهم بأنشطة التزييف والقرصنة وحتى أصبحت هذه الانتهاكات الاقتصادية تؤثر بالسلب على المُجتمع الدولي ، والتي تتزايد يوماَ بعد يوم نتيجة للتطور السريع في الآساليب التكنولوجية والتي تُستخدم في أعمال التزييف والتقليد[٥]، وأضحت هذه الأخيرة للسلع الأصلية ظاهرة عالمية، حيث انتشرت حول مُعظم دول العالم – المُتقدم منها والنامي – ولم تقتصر على الأشخاص الطبيعية والمعنوية، وإنما امتدت لتشمل بعض الحكومات الإقليمية في الدول مُترامية الأطراف، وعصابات الجريمة المُنظمة[٦].

الفترة من ٢٠١٣/١١/١٢:١٤ مركز الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق –جامعة عين شمس، ص ١.

[٥] الدكتور/ مجدى عبدالعزيز سيف النصر: دور الإدارة الجمركية فى حماية حقوق الملكية الفكرية ،رسالته للدكتوراه– كلية التجارة– جامعة عين شمس ،غيرمنشورة،عام/٢٠١١،ص١.

[٦] الدكتور / موسى نعيم : تجارة غير مشروعة، التجارة العالمية في الأفكار المسروقة، الناشر/ بدون –طبعة 2007 ، ص128.

أولاً :أهمية البحث :

تتجلى أهمية هذا البحث في أنه يُعالج موضوع على قدر كبير من الأهمية والتي تبدو فيما يلي:

١-نظراً لأن مُصطلح التدابير الحدودية للحماية من استيراد أو تصدير السلع والبضائع والخدمات المُتعدية على حقوق الملكية الفكرية مازال حديث الولادة فإنه يُعَدُ تربةً خصبة وساحة جذب لأقلام الباحثين والمهتمين بالعملية القانونية والاقتصادية على حد سواء. وعليه فإن مُحاولة إلقاء الضوء على كافة جوانب هذه التدابير الحدودية والإجراءات القضائية المُكملة لها لإنفاذ قواعد حماية حقوق الملكية الفكرية على المستويين الدولي والمحلي المصري يصبح أمراً ذا أهمية قصوى ؛ لما قد يبرزه من آثار ونتائج مختلفة،الأمر الذي يؤدي لإثارة آفاق جديدة ويبرز أسئلة ومشكلات عديدة ، ربما تتيح فرصاً لمناقشتها وحلها من قبل المُختصين أو المسئولين والمُهتمين بهذا الموضوع[٧].فالبضائع المُستوردة قبل الإفراج عنها للاستهلاك، والبضائع المُصدرة، عند اجتيازها للحدود السياسية أوالجغرافية بين الدول، تخضع لبعض الإجراءات الجمركية للحماية من استيراد أو تصدير السلع المُتعدية على حقوق الملكية الفكرية ؛ بُغية السيطرة على البضائع أو السلع أو الخدمات المُتعدية على تلك الحقوق قبل دخولها إلى الأسواق التجارية، لأنه بعد ذلك تصعُب السيطرة عليها أواحتوائها، ووأد المنافسة غير المشروعة من المنبع، وحماية المُستهلك من أن يقع ضحية التقليد والقرصنة.

٢-التأثير البالغ للحماية الجمركية لتلك الحقوق في المجال الاقتصادي باعتبارها ترتبط أساساً بحماية الفكر والإبداع والتصدى لسرقته والتعدى

---

[٧] الدكتور/ محمد شفيق :البحث العلمى مع تطبيقات فى مجال الدراسات الاجتماعية، الناشر/المكتب الجامعي الحديث-القاهرة ، طبعة ٢٠٠٧، ص١٨ ومابعدها.؛ الدكتور/ أيمن سعد سليم: أساسيات البحث القانوني، الناشر/دار النهضة العربية -القاهرة، الطبعة الثانية ٢٠١٠، ص٨٣.

عليه، وكيف يتسنى للسلطات الجمركية من أن تتخذ من التدابير الحدودية والمُمارسات المُثلى ماتستطيع أن تُحقق هذه الحماية التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع الابتكارات الوطنية والبحث العلمي والتطوير وجذب الاستثمار الأجنبي المُباشر والذى يمثل مصدراً رئيسياً لنقل التكنولوجيا مع قياس فرص جذب الاستثمارات الخارجية للدول التي قامت بتطبيق أنظمة حماية الملكية الفكرية ومدى تأثير هذه الحماية على صناعة الأدوية والمُستحضرات الصيدلانية ومُجابهة الآثار الناجمة عن المُمارسات الضارة في التجارة الدولية (المنافسة غير المشروعة) ولكافة الأطراف: (الدول النامية، وأصحاب الملكية الفكرية، والمستهلك).

٣- إن الحماية الجمركية من السلع المُقلدة أو المُقرصنة وما تنطوى عليه من انعدام القيم وخلل الضمائر وتدهور الكيان الديني والأخلاقي وطُغيان المادة والمصلحة على نزعات المُتعدي، فضلا عن كونها وظيفة منوطة بموظفيها تستهدف الحفاظ على سلامة وأمن المجتمع، فإن مجابهتها تنطوي على جانب أخلاقي يتمثل في مُحاربة الغش والتدليس والقرصنة. وإن كان البعض يرى أنه يغلُب الانطباع بأن إنفاذ الملكية الفكرية أشبه بنزاع بين القوي والضعيف والغني والفقير، ولسنا بصدد صراع أخلاقي بين الخير والشر والصغير والكبير، بل أمام تجاذب بين المُتنافسين حول الأرباح. [٨] فالنفس البشرية فُطرَت على حب المال، والرغبة فى الاستزادة منه، وعدم التفريط فيه [٩]ولا رادع في سبيل تحقيق ذلك بطرق غير مشروعة إلا الوازع الديني أو الالتزام القانوني.

---

[٨] القاضى لويس هارمز: مجموعة الأحكام القضائية لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية،الطبعة الثالثة ، مُترجم إلى العربية ومنشور على موقع المنظمة العالمية للملكية الفكريةعام ٢٠١٤.

[٩] الدكتور/ رمضان صديق:الإدارة الضريبية الحديثة، الناشر /دار النهضة العربيـــة – القاهرة،(الطبعة الثالثة) ٢٠١٤ ، ص٢٥.

ثانياً : مُشكلة البحث:

مما لا شك فيه أن موضوع الحماية الجمركية لحقوق الملكية الفكرية يُعتبر من الموضوعات التي يشوبها الشيوع في تحديد الأدوار والالتزامات للجهات المعنية بتلك الحماية ، وكذا غياب التنسيق والتعاون بين هذه الجهات في إحكام الرقابة على هذه الحماية عبر الحدود .

وإذا كان العالم يواجه مُشكلة التعدى والقرصنة على حقوق الملكية الفكرية وأن المُجابهة تنطوى على صُعوبة بالغة لأنها تحتاج إلى تكاتف وتنسيق جهود العديد من الجهات ذات الصلة، الأمر الذى يحدو الباحث من خلال بحثه وتحليله إلى تحديد الدور الجمركي في مُجابهة هذا النوع من التعديات وآثاره الاقتصادية. وقد يتطلب هذا التحليل طرح العديد من التساؤلات المتمثلة في:

١- ما هو الدور الجمركى فى إنفاذ سياسات التدابير الحدودية لحماية حقوق الملكية الفكرية ؟ وهل هو دور قانوني أم إداري أم مُختلط؟

٢-هل تتضمن التشريعات الدولية والمحلية أفضل الإجراءات القانونية والمُمارسات فى سياسات الإنفاذ أم أن الأمر يحتاج إلى إعادة النظر في التشريعات المُنظمة لها للوصول للإجراءات والسياسات المُثلى على المستويين الدولي والمحلي المصري ؟

٣-هل يمكن للسلطات الجمركية القيام بحماية حقوق الملكية الفكرية على الحدود بمفردها أم يتوجب تضافر كافة الجهود من الجهات المنوط بها تلك الحماية والتنسيق بينها؟

٤-ماهى التأثيرات الاقتصادية السلبية والإيجابية لدور السلطات الجمركية فى حماية منظومة الملكية الفكرية على المستويين الدولي والمحلي المصري ؟

ثالثاً : أهداف البحث :

إن الهدف من هذه الدراسة والغرض منها لا يخرج في حقيقة الأمر عن كونه محاولة لتحقيق الأهداف الآتية:

١-إلقاء الضوء على أهم جوانب حقوق الملكية الفكرية وحمايتها دولياً ومحلياً.

٢-رصد آخر التشريعات المُستجدة على الساحة الدولية وما يتم تناوله من موضوعات تتعلق بالتدابير الحدودية للحماية من السلع (المُستوردة أو المُصدرة) المُتعدية على حقوق الملكية الفكرية داخل أروقة المُنظمات الدولية التي تبحث هذه الموضوعات وتتفاوض بشأنها وكذلك المُستجدات على المستوى المحلي المصري.

٣-التحقق من مدى تأثير الدور الذي تقوم به السلطات الجمركية على المستويين الدولي والمحلي المصري في حماية حقوق الملكية الفكرية، لما لها من سُلطات قانونية على المنافذ الحدودية مع تحديد أبعاد الدور الجمركي في مصر وكيفية التوصل إلى أفضل المُماراسات التي ينبغي إتباعها.

٤- (أ) **الهدف العلمي:** تدخل هذه الدراسة في إطار السياسة الدولية في التجارة البينية للأعضاء في منظمة التجارة العالمية (W T O) ولا شك أن نُدرة هذه الدراسات التي تناولت الحماية الجمركية لحقوق الملكية الفكرية ربما يُتيح لهذه الدراسة تقديم أفكار واقتراحات قد تُساعد في تعميق فهمنا لهذه الموضوعات وفي الوصول إلى صياغة أحكام ومبادئ قانونية للحد من ظاهرة التعدي على حقوق الملكية الفكرية.

(ب) **الهدف التطبيقي:** قد يُسهم ما يُمكن الوصول إليه من هذه الدراسة من نتائج فى إبراز مُشكلات قانونية عديدة تتعلق بمُعالجة موضوع البحث، الأمر الذي يؤدي إلى إمكانية المُعاونة في حلها من قبل المسئولين والمُختصين عن هذا الموضوع.

٥- رصد للآثار الاقتصادية للحماية الجمركية لحقوق الملكية الفكرية ومدى أهميتها لموضوع البحث على المُستويين الدولي والمحلي المصري.

رابعاً : حدود البحث :

١-الحد الزمني: سيتم التركيز على الحماية الجمركية لحقوق الملكية الفكرية والإجراءات القضائية المُكملة لها وآثارها الاقتصادية **دولياً** بدايةً من عام ١٩٩٦ تاريخ دخول اتفاقية (منظمة التجارة العالمية) المنبثقة عنها اتفاقية الجوانب المُتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية ال (TRIPS) إلى حيز التنفيذ والتي نظمت بالتفصيل أحكام تلك الحماية للمرة الأولى في تاريخ الاتفاقيات الدولية، ثم أحكامها في مشروع اتفاقية مُكافحة التزييف التجارية ال (ACTA) والتي لم تدخل حيز التنفيذ حتى تاريخه.

ومحلياً بدايةً من مُعالجة المشرع المصري لتلك الحماية من خلال التدابير الحدودية للحماية من استيرد السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية في اللائحة الاستيرادية رقم (٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥) المُنفذة لقانون الاستيراد والتصدير رقم(١١٨ لسنة ١٩٧٥)، وكذلك قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة٢٠٠٢، ولائحتيه التنفيذيتين رقمي (١٣٦٦ لسنة ٢٠٠٣،٤٩٧ لسنة٢٠٠٥)، وقانون الجمارك رقم (٦٦ لسنة ١٩٦٣) وتعديلاته، ولائحته التنفيذية رقم (١٠لسنة ٢٠٠٦) والقوانين والقرارات الصادرة من الجهات ذات الصلة المنوط بها حماية تلك الحقوق ومعاونة السلطات الجمركية في التدابير الحدودية والتنسيق فيما بينها، لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

٢-الحد المكاني: سيتم التركيز على بعض التطبيقات لأحكام اتفاقية ال(TRIPS) على النطاق الاقليمي (الاتحاد الأوربي وجامعة الدول العربية) وعلى المستوى الوطني في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (WTO) فيما يتعلق بسن القوانين الداخلية التي تنظم الحماية الجمركية لحقوق الملكية الفكرية وكيفية إنفاذها وبخاصة مصر.

خامساً: منهج البحث:

لم نعتمد في دراستنا على منهج واحد، بل حاولنا لغرض الإحاطة بالموضوع من كافة جوانبه بشكل عام، أن نعتمد على أكثر من منهج في الدراسة، فاعتمدنا المنهج التحليلي، وذلك من خلال تحليل الأحكام العامة لاتفاقية (الTRIPS) المُتعلقة بالبحث والمُرتبطة بها والمُكملة لها وكذلك نصوص مشروع اتفاقية (الACTA) وتطبيق القوانين واللوائح التنفيذية المصرية والأوربية وبعض البلاد العربية والأسيوية المُنظمة لموضوع الدراسة. كما اعتمدنا أيضاً على المنهج الوصفي، حيث نقوم بعرض نصوص الاتفاقيات والقوانين المُختلفة (إشارة خاصة إلى مصر) المُطبقة لأحكامها بصدد مسألة إنفاذ حماية حقوق الملكية الفكرية على الحدود مدعومة بالأحكام القضائية المُطبقة لها والآراء الفقهية التي أثيرت بشأنها وذلك لكي نصل للحلول المُثلى للمُشكلات التي يثيرها موضوع البحث.

ساساً : دوافع إختيار موضوع البحث :

يأتى اختيار موضوع رسالتنا انطلاقاً من الدوافع التالية:

الدافع الأول :- تخصص الباحث الوظيفي كمأمور جمرك بمطار القاهرة الدولي منوط به تطبيق القوانين واللوائح والأنظمة ولديه صفة الضبطية القضائية لحماية حدود الوطن من الجرائم الجمركية وغير الجمركية من جرائم اقتصادية والتي من بينها جرائم التعدي على حقوق الملكية الفكرية سواءٌ عند التصدير أو الاستيراد وفقاً للقانون، فضلا عن حضور الباحث للعديد من الندوات والمؤتمرات وورش العمل في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية والتي من خلالها تبين للباحث مدى أهمية الحماية الجمركية لحقوق الملكية الفكرية بالنسبة للمجتمع الإنساني ككل.

الدافع الثاني :- بإستقراء الباحث للواقع العملي والإحصائيات لمحاضر الضبط المُحررة بمعرفة السلطات الجمركية والخاصة بالتعدي على حقوق الملكية الفكرية تبين أن هذه الجريمة عادةً ما تقترن بجرائم التهريب